المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵏⵎⵓⵔⵉ ⵏ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵓ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

من أجل تدبير ناجع واسْتِباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية : أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين

إحالة ذاتية رقم 2023/74

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵓⵣⵣⵉⵎ ⵓⵏⵎⵓⵏ ⴰ ⵖⵓⵎⵖⵓⵖ ⴰ ⵖⵍⵍⵓⴹ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

من أجل تدبير ناجع واسْتِباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية : أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين

اللجنة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

رئيسة اللجنة : مينة الرشاطي

مقرر الموضوع : محمد فيكرات

الخبيران الداخليان : ياسمينة الدكالي، عمر ابن عيدة

إحالة ذاتية رقم 2023/74

طبقا للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 12.128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول تدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية بالمغرب.

وفي هذا الإطار، عَهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والتراَبية[1] بإعداد هذا الرأي.

وخلال دورتها العادية الثالثة والخمسين بعد المائة (153)، المنعقدة بتاريخ 21 دجنبر 2023، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالأغلبية على الرأي الذي يحمل عنوان: «من أجل تدبير ناجع واستباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية: أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين».

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية، ثمرة نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، ومخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين[2] ، فضلا عن الزيارات الميدانية المتبوعة بجلسات العمل على مستوى عمالة المحمدية، ومجلس جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، والمركز الوطني لتدبير المخاطر المناخية الغابوية بالرباط، وكذا نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على المنصة الرقمية أشارك وشبكات التواصل الاجتماعي.[3]

1 الملحق 1. لائحة أعضاء اللجنة

2 الملحق 2: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

3 الملحق 3: نتائج الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية أشارك وشبكات التواصل الاجتماعي

ملخص

يتناول رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان: « من أجل تدبير ناجع واستباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية: أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين»، دراسة وتحليل تنزيل الآليات الكفيلة بتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، مع التشديد على أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين، وبالنظر إلى الوسائل الموضوعة رهن إشارتهم، بغية تعزيز قدرة المجالات الترابية على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالأغلبية خلال دورتها العادية المنعقدة بتاريخ 21 دجنبر 2023 على هذا الرأي.

وبالنظر لموقعه الجغرافي وخصوصياته الجيولوجية وقابليته للتأثر بالتغيرات المناخية، **يعد المغرب من بين البلدان الأكثر عرضة لمختلف مخاطر الكوارث الطبيعية.**

وإدراكا لهذا الواقع، **وضعت السلطات العمومية بشكل استباقي منظومة لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.** وتشمل هذه المنظومة إعداد الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030) وتعزيز دور المؤسسات المعنية بالرصد والإنذار، وكذا إرساء آليات التمويل المناسبة.

. في هذا الصدد، مثلث الواقعة الكارثية لزلزال الحوز (8 شتنبر2023) مناسبة لتفعيل التدابير الوقائية والاستعجالية المعتمدة ونجاعتها في التخفيف من الآثار المدمرة للزلزال. كما كشفت هذه الواقعة عن روح التضامن لدى المواطنات والمواطنين وقدرتهم على الصمود في مواجهة الكوارث، حيث بذلت السلطات العمومية جهودا كبرى لإعادة بناء وتأهيل البنيات التحتية المتضررة وتقديم الدعم للضحايا. كما عبر التضامن الجماعي الذي أعقب زلزال الحوز، عن الالتزام الفعال لمختلف مكونات المجتمع، مما ساهم في تيسير جهود تدبير الأزمة وتعزيز الروابط الاجتماعية **مؤكدا على قوة الالتزام الجماعي.**

ويجمع العديد من الفاعلين والخبراء الذين تم الإنصات إليهم على أن التنزيل الأمثل **لهذه المنظومة على الصعيد الترابي قد يساهم في تعزيز الاستجابة بسرعة وفعالية لمواجهة الكوارث الطبيعية.** وفي هذا الصدد، يواجه تنزيل هذه المنظومة العديد من التحديات، نذكر منها ضعف الوعي بثقافة الوقاية من المخاطر الطبيعية وتدبيرها، وتعدد النصوص التنظيمية الجاري بها العمل وعدم انسجامها، فضلا عن ضعف قدرة البنيات التحتية الأساسية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي على الصمود في مواجهة مختلف أنواع المخاطر الطبيعية، وضعف إشراك المنتخبين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين في التخطيط وتنزيل التدابير الوقائية ومختلف التدخلات.

وبناء على هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **باعتماد مقاربة استباقية ومندمجة من أجل تعزيز تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية على المستوى الترابي، عن طريق التركيز على ستة محاور ذات أولوية** هي كالتالي:

المحور 1: يهدف إلى تزويد المنظومة الحالية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية بإطار قانوني خاص.
لهذا الغرض، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

- وضع قانون- إطار متعلق بالكوارث الطبيعية، يعطي تعريفا للكوارث الطبيعية ويحدد معايير تصنيفها

وتكييفها، ويبلور التوجهات العامة الكبرى للدولة في مجال تدبير الكوارث الطبيعية حسب كل مرحلة من مراحلها (الوقاية والتدخل وإعادة البناء) ويحدد أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين.

- ملاءمة الإطار القانوني الحالي المتعلق بالساحل، والتعمير، والإسكان، وإعداد التراب، والجماعات الترابية، وغيرها، مع إدماج تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

المحور 2 : يهدف إلى ضمان تنزيل فعال وناجع لمنظومة تدبير الكوارث على الصعيد الترابي مع إسنادها ببنيات ترابية. في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي

- إدماج و تكييف وتوطين محاور وأهداف الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030)، على مستوى مشاريع البرامج والمخططات الترابية (برنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم وبرنامج عمل الجماعة) وإدماجها ضمن السياسات العمومية القطاعية.
- تعزيز السياسة الوطنية لتقييم مخاطر الكوارث الطبيعية، مع بلورة خريطة للمخاطر الطبيعية على الصعيد الجهوي.
- الإسراع بإحداث المرصد الوطني للمخاطر، مع إسناده ببنيات ترابية ودعم معاهد ومؤسسات البحث العلمي بالموارد الكافية بغية تحسين المعارف والخبرات حول المخاطر الخاصة بكل مجال ترابي.

المحور 3 : يهدف إلى تعزيز قدرات المجالات الترابية على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي

- تزويد المجالات الترابية بالموارد البشرية والمادية الملائمة لضمان تدبير فعال ومندمج لمخططات الإغاثة.
- إعادة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات العمومية مع سَنِّ إلزامية احترام ضوابط البناء المُقاوِم للزلازل في تَشْييدِ المباني والمرافق العمومية والخاصة التي تستقْبِلُ المُرْتَفِقين؛ وكذا العمل على أن يتضمن تصميم التهيئة ووثائق التعمير والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، بشكل إلزامي، خرائط حول المَخَاطِر ذات الصلة بالكوارث الطبيعية.

المحور 4 : يهدف إلى إرساء الوعي بثقافة الوقاية من المخاطر الطبيعية لدى مجموع الفاعلين الترابيين. في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- السهر على إدماج ثقافة مخاطر الكوارث في مناهج وبرامج التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- تنظيم عمليات محاكاة بشكل منتظم في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية لاختبار الآليات وتعزيز مهارات الفاعلين المعنيين.
- إحداث شبكات للمتطوعين المتخصصين في الإسعافات الأولية ومساعدة ضحايا الكوارث وتقديم الدعم النفسي وتشجيع العمل التطوعي في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

المحور 5 : يهدف إلى تطوير استراتيجيات للتواصل خاصة بالكوارث الطبيعية. في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- اعتماد مقاربة استباقية ومندمجة للتواصل والإعلام بالاعتماد على وسائل الإعلام السمعي البصري

الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي، بغية نشر رسائل واضحة وعملية بشأن الوقاية والتأهب والاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية.

- تعزيز استخدام الرقميات في الوقاية من المخاطر الطبيعية عن طريق تطوير أنظمة المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي. بغية استشعار الكوارث المحتملة وإخطار الساكنة حول السلوكات الواجب اعتمادها. ويمكن استعمال هذه التكنولوجيات بعد حدوث كارثة ما في مجال تيسير عمليات الإنقاذ وإعادة البناء.

المحور 6 : يهدف إلى مواصلة تعزيز وتنويع مصادر التمويل لضمان استجابة أكثر نجاعة لمخاطر الكوارث الطبيعية. في هذا الصدد، يوصي المجلس باستكشاف أدوات مالية مبتكرة على غرار التأمينات ضد المخاطر الطبيعية.

تقديم

يعد المغرب من بين البلدان الأكثر عرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية وذلك نتيجة لما يتسم به من تقلبات في الظروف المناخية في تضافرها مع تنوعه الجيولوجي والجغرافي. في هذا الصدد، شهدت المملكة ما بين 2021 و2023 العديد من الظواهر الطبيعية القصوى، منها زلزال إقليم الحوز (2023)، وفيضانات طنجة (2021)، ووجدة (2023)، فضلا عن الحرائق الغابوية بشمال المملكة (2022)، إضافة إلى الجفاف الذي تزايدت حدته في السنوات الأخيرة.

بخصوص الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، فثمة خسارة سنوية تفوق 8 مليارات درهم، وهو ما يمثل 0.8 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي لبلادنا[4]. وفي هذا الصدد، تتسبب الفيضانات بخسائر تقدر بأزيد من 4 مليار درهم في المتوسط سنويا. كما وصل حجم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الزلازل إلى 900 مليون درهم في المتوسط سنويا، بينما تؤثر موجات الجفاف على القطاع الفلاحي، حيث يصل متوسط الخسائر السنوية للمحاصيل الزراعية إلى حوالي 3 مليار درهم. في نفس السياق، يرى البنك الدولي أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن ظواهر طبيعية نادرة الحدوث كموجات التسونامي مثلا، قد تصل إلى 58 مليار درهم[5].

وللتصدي لهذه الظواهر الطبيعية القصوى، اتخذت السلطات العمومية، منذ أزيد من عقدين، العديد من المبادرات لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز دور المؤسسات المعنية بالرصد والإنذار على غرار وكالات الأحواض المائية والمديرية العامة للأرصاد الجوية والمعهد الوطني للجيوفيزياء، والمركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي. وفي إطار هذه الدينامية، تندرج الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030)، إذ تشكل منعطفا أساسيا في مجال تدبير المخاطر، وتحولا يمأسس لمنظومة حكاماتية مُندمِجة وتشاركية، غايتها توحيد الجهود والرفع من نجاعة الموارد والوسائل المرصودة.

وجدير بالذكر أن منظومة تدبير الكوارث تستند إلى خبرة العديد من المؤسسات الوطنية المذكورة، التي تضطلع بدور هام في الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية وتدبيرها على جميع المستويات. وبموازاة ذلك تعتبر المقاربة الميدانية التي تعبئ القوات العمومية حاسمة لتنزيل مخططات تنظيم الإغاثة على غرار «أورسيك» والتي تتيح التدخل السريع لإجلاء المتضررين، والإسهام في تقييم الأضرار الناجمة عنها.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن تنزيل هذه المنظومة لا سيما على المستوى الترابي، يواجه عدة صعوبات

دات الصلة بتقاسم المعلومة ومدى استعداد الفاعلين المحليين والمواطنات والمواطنين للتعاطي مع هذا النوع من الكوارث.

4 جلسة إنصات لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية 14 فبراير 2023

5 OCDE, étude sur la gestion des risques au Maroc (2016).

وفي هذا السياق، ثمة عدد من مواطن القصور التي تَحُدُّ من دور الفاعلين الترابيين في تنزيل منظومة تدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، ولا سيما بسبب ضعف ثقافة الوقاية من المخاطر الطبيعية وتدبيرها وتعدد النصوص القانونية الجاري بها العمل وعدم انسجامها، فضلا عن ضعف قدرة البنيات التحتية الأساسية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي على الصمود في مواجهة مختلف أنواع المخاطر الطبيعية، خاصة في الوسط القروي، وضعف إشراك المنتخبين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين في تدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

في هذا الصدد، يروم هذا الرأي دراسة وتحليل تنزيل الآليات الكفيلة بتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، مع التشديد على **أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين** بالنظر إلى الوسائل الموضوعة رهن إشارتهم، بغية تعزيز قدرة المجالات الترابية على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية.

مؤطر 1: تصنيف المخاطر الطبيعية وتداعياتها

الفيضانات

تم تسجيل أكبر نسبة من الأضرار البشرية على إثر فيضانات أوريكا (1995) التي خلفت أزيد من مائة حالة وفاة و47 حالة وفاة في جهة كلميم سنة 2014. وتظل الخسائر التي شهدتها مدن طنجة والدار البيضاء وأكادير نتيجة للفيضانات، بالغة الأهمية، مع توقف الأنشطة الاقتصادية البارزة وتعطيل الخدمات الأساسية.

الهزات الأرضية/ الزلازل

خَلَّفت الزلازل التي عرفتها مدن أكادير عام 1960 (أكثر من 12.000 حالة وفاة ودمار 70 في المائة من المدينة)، والحسيمة عامي 1994 و2004 (أزيد من 600 وفاة وتدمير 12.000 من المباني)، أضرارا بالغة، وذلك على الرغم من قوتها الارتدادية المعتدلة نسبيا.

وقد أدى الزلزال الأخير الذي عرفه المغرب في 8 شتنبر 2023 بقوة 7 درجة على سلم ريشتر، إلى وفاة 2946 شخص وإصابة 5674 آخرين[6]، كما تسبب في انهيار العديد من المباني خاصة بأقاليم الحوز وتارودانت وشيشاوة وأزيلال وورزازات وعمالة مراكش.

الجفاف

أدى تواتر مواسم الجفاف إلى خسائر كبيرة في الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي (14 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي)[7]، مما أثر بشكل ملموس على مساهمات القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني وكذا على مداخيل الساكنة القروية والساكنة التي تعاني من الهشاشة. جدير بالذكر أن سنة 2022 كانت السنة الأكثر جفافا التي شهدها المغرب منذ أربعة عقود.

حرائق الغابات

على الرغم من كونها لا تتصدر قائمة المخاطر الطبيعية الرئيسية التي تهدد المملكة، إلا أن حرائق الغابات أضحت أكثر تواترا وحِدَّة نتيجة التغيرات المناخية. وخلال 2022، جرى التصدي ل 499 حريقا غابويا في إطار عمليات التدخل والتنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية والادارة، حيث بلغت المساحات المحترقة بشكل استثنائي 22.762 هكتار[8]. ومن الجدير بالذكر أن هذه المساحات التي تتعرض للحرائق على صغرها[9]، وعلاوة على الخسائر البشرية والمادية التي تخلفها، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إعادة تشكيل النظم البيئية المتدهورة.

6 Revue de police, la DGSN à l'épreuve du séisme entre devoir et solidarité, janvier 2024 (page 8).

7 Département de l'agriculture : https://www.agriculture.gov.ma/fr/actualites/production-previsionnelle-de-la-campagne-agricole-20212022

8 المركز الوطني لتدبير حرائق الغابات بالرباط، زيارة ميدانية لأعضاء اللجنة الدائمة المعنية بالمجلس يوم 13 يونيو 2023

9 جلسة إنصات للوكالة الوطنية للمياه والغابات 18 ماي 2023

أجوبة المشاركات والمشاركين في الاستشارة المواطنة «oucharikо.ma»

يعتبر الجفاف والزلازل والفيضانات أبرز المخاطر الطبيعية التي تهدد المغرب بنسبة 59 و54 و44 في المائة على التوالي (في الملحق). بينما تشكل موجات الحرارة وحرائق الغابات حسب المشاركين أبرز الكوارث الطبيعية بنسبة 44 في المائة و31 في المائة.

وقد أكد 59 في المائة من المشاركين أن شبكات التواصل الاجتماعي تشكل وسائل الإنذار الرئيسية المتوفرة في المغرب، متبوعة بوسائل الإعلام (54 في المائة). بينما تظل صفارات الإنذار والرسائل القصيرة على الهاتف غير شائعة بشكل كبير ب28 و20 في المائة فقط. وجدير بالذكر أن 19 في المائة من المشاركين لا يعلمون بوجود آليات محلية للإنذار لإعلامهم في حال قرب وقوع كوارث طبيعية.

1. المنظومة الوطنية لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية

1.1 الالتزامات الدولية للمغرب

منذ أكثر من ثلاثة عقود، وضعت المنظمات الدولية تدبير المخاطر الطبيعية في صلب أولوياتها. في هذا الصدد، اعتبرت الأمم المتحدة الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 عشرية عالمية للوقاية من الكوارث الطبيعية، مما مكّن من بلورة الإطار العالمي للحد من الكوارث الطبيعية وتدبيرها. وفي 2005، اعتمد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث في كوبي (اليابان) إطار عمل هيوغو 2005-2015: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث (HFA) الذي ساهم في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

غير أنه وبعد مرور عشر سنوات على اعتماد إطار عمل هيوغو، ارتفع إلى أكثر من 1.5 مليار شخص عدد ضحايا الكوارث الطبيعية، كما تم تسجيل خسائر تزيد على 1.3 مليار دولار[10]. وهو ما أثر بشكل كبير على البلدان النامية والأشخاص في وضعية هشاشة (الأطفال، الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، إلخ).

وأمام هذه التحديات، يمثل إطارِ سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 [11] الذي اعْتُمِد سنة 2015 الصيغة البديلة لإطار عمل هيوغو. ويتضمن أولويات للعمل وأهدافا عالمية جديدة، بهدف التقليص بشكل ملموس من الخسائر في الأرواح البشرية ومن الأضرار جراء الكوارث [12].

10 إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية للفترة 2015-2030

11 يتضمن هذا الإطار 4 أولويات و7 أهداف تهدف إلى» الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث الطبيعية والخسائر في الأرواح وسبل العيش والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان». ولتحقيق هذه الغاية، يلتزم الفاعلون الوطنيون والمحليون بإرساء الآليات اللازمة وتنزيل إطار هيوغو

12 Nations Unies : https://www.un-spider.org/fr/risques-et-catastrophes/onu-et-prevention-des-risques#no-back

أما في بلادنا، وعلى الرغم من انخراط المملكة في مختلف أطر العمل العالمية للحد من مخاطر الكوارث، فإن التقدم المحرز في هذا المجال كان ضعيفا خلال تقييم إطار عمل هيوغو[13]، وذلك على الرغم من أن بلادنا كانت تسجل تقدما على مستوى الأجهزة والآليات الكفيلة بالوقاية من الكوارث الطبيعية حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات[14].

2.1 إصلاحات على المستوى المؤسساتي والتنظيمي

في أعقاب زلزال الحسيمة لعام 2004، اعتمد المغرب مقاربة استباقية تقوم على الوقاية في مجال تدبير الكوارث الطبيعية لا سيما فيما يتعلق بأجهزة الرصد والإنذار المبكر، بحيث اتخذت السلطات العمومية العديد من المبادرات التي ستأتي ابتداء من سنة 2008 وأبرزها إنشاء مركز الرصد والتنسيق (CVC) بوزارة الداخلية وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FNCL) وتعزيز وسائل وقدرات المديرية العامة للوقاية المدنية (DGPC).

إن التزام المملكة سنة 2015 بتوصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حكامة المخاطر الكبرى والانخراط في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)، ساهم في بلورة برنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية، وكذا إحداث نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية من خلال إحداث صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) سنة 2016.

وقد تُوجت هذه السيرورة بوضع الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية 2020-2030، التي تتمحور حول تعزيز الحكامة المتعلقة بتدبير المخاطر الطبيعية حتى تكون مُنَسَّقة ومندمجة وتشاركية، وتعزيز الوقاية كممارسة ثقافية، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الفاعلين، وتعضيد الموارد والوسائل المرصودة بغية تحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية.

وتتمحور الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية حول خمسة محاور استراتيجية[15] ترتكز على إشراك المجالات الترابية والساكنة المحلية بكيفية فعالة لتعزيز القدرة على الصمود إزاء الكوارث الطبيعية. كما تعتزم الاستراتيجية المذكورة وضع خطة لتمويل العمليات المرتبطة بتدبير المخاطر الطبيعية مع إدماج نظام للتأمين من أجل التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية (القانون 110.14).

من جهة أخرى، يتولى الإشراف على الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية لجنة وزارية تُحدد التوجهات الاستراتيجية وتُمَكِّن من تعبئة والتقائية الفاعلين المعنيين بتدبير المخاطر الطبيعية.

13 إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية 2015-2030

14 خلاصة تقرير الكوارث الطبيعية المجلس الأعلى للحسابات 2016

15 المحاور الاستراتيجية هي:

- تعزيز حكامة تدبير المخاطر
- تحسين المعرفة وتقييم المخاطر الطبيعية
- الوقاية من المخاطر الطبيعية وتطوير القدرة على الصمود
- التأهب للكوارث الطبيعية من أجل انتعاش سريع وإعادة بناء أفضل
- تشجيع البحث العلمي والتعاون الدولي وبناء القدرات في مجال تدبير المخاطر الطبيعية

ومنذ إحداثها سنة 2020[16]، تضطلع مديرية تدبير المخاطر الطبيعية التابعة لوزارة الداخلية، بضمان تنسيق التدخلات سواء على المستوى المركزي بين مختلف القطاعات الحكومية، وعلى المستوى الترابي، مع ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم.

وتقوم مديرية تدبير المخاطر الطبيعية، بشراكة مع البنك الدولي، بتنزيل استراتيجيات تهدف إلى تزويد المدن المغربية، بما يلزمها من أدوات لتدعيم قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، مع مراعاة خصوصياتها المحلية. وقد وقع الاختيار على مدينتي فاس، والمحمدية، في إطار تجريبي لهذا المشروع.

أجوبة المشاركات والمشاركين في الاستشارة المواطنة «ouchariko.ma»

يوصي 46 في المائة من المشاركات والمشاركين بتعزيز التواصل في وقت الأزمات على الصعيد المحلي.

إن تدبير المخاطر الطبيعية تؤطره العديد من القوانين والنصوص التنظيمية (مراسيم، قرارات، دوريات). غير أن تحليل الإطار القانوني كما تَبَيَّن من إفادات الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم، كشفت عددا من أوجه القصور، مما يستدعي ضرورة مراجعته. وهي ضرورة تُمليها الصعوبات المرتبطة بمدى قابليته للتطبيق على الشكل الأمثل وعدم مراعاته لجوانب أساسية تتعلق بتقييم المخاطر في التخطيط وتهيئة التراب الوطني، علاوة على نقص في برامج التربية والتحسيس والوقاية من المخاطر. كما أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات[17] أكد على غياب عقوبات في حالة عدم احترام المقتضيات والضوابط المنظمة لهذا المجال. وفي نفس السياق، لم يتم اعتماد مشروع القانون 04-04 الذي ينص على سَنِّ عقوبات متعلقة بالسكنى والتعمير.

إن عدم ملاءمة القوانين الحالية مع المتطلبات الجديدة المرتبطة بالتغيرات المناخية وتعدد هذه النصوص وضعف انسجامها، يكشف عدم وضوح صلاحيات كل متدخل وغياب التجانس في تدبير المخاطر الطبيعية على الصعيد المحلي.

3.1 أبرز التدخلات القطاعية ذات الصلة بتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية

بغية مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية، قامت القطاعات الحكومية، كل حسب مجال ونطاق عمله، بإعداد مخططات قطاعية على المستوى الوطني، على أن يتم تعميمها على المستوى الترابي.

تدبير الماء والحماية من الفيضانات

يسهر القطاع الحكومي المكلف بالتجهيز والماء على وضع الاستراتيجيات وخطط التنمية القطاعية في ما يتعلق بالسياسة المائية وحماية الساكنة من مخاطر الفيضانات والجفاف. في هذا الصدد، يعتمد

16 مرسوم رقم 1086-19-2 صادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية: إحداث مديرية تدبير المخاطر الطبيعية التي تناط بها مهمة المساهمة، بتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية، في وضع تنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بتدبير المخاطر الطبيعية

17 تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تقييم تدبير المخاطر الطبيعية 2016

هـذا القطـاع علـى اسـتراتيجية وطنيـة للمـاء، تتضمـن إنشـاء أنظمـة إنـذار مبكـر للفيضانـات، والمخطـط الوطنـي للحمايـة مـن الفيضانـات التـي تحـدد المواقـع الخاصـة المعرضـة للفيضانـات. مـن جهتهـا، تضطلـع المديريـة العامـة للأرصـاد الجويـة التابعـة لهـذا القطـاع بـدور مركـزي فـي نظـام الإنـذار المسـبق. ويجـري التنزيـل الترابـي للاسـتراتيجيات والمخططـات مـن طـرف وكالات الأحـواض المائيـة التـي تتمتـع بصلاحيـات تنظيميـة ورقابيـة.

تعزيز قدرة التجهيزات والبنيات التحتية على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية

يتولـى القطـاع الحكومـي المكلـف بالتجهيـز، بالتنسـيق مـع الـوكالات علـى غـرار الوكالـة الوطنيـة للموانـئ والمكتـب الوطنـي للمطـارات، مهمـة التخطيـط وسـلامـة وحمايـة البنيـات التحتيـة الاسـتراتيجية فـي مواجهـة الكـوارث الطبيعيـة.

تدبير الجفاف

يقـوم القطـاع الحكومـي المكلـف بالفلاحـة بتنزيـل برامـج علـى غـرار البرنامـج الاسـتثنائي لمواجهـة آثـار نقـص التسـاقطات المطريـة وتطويـر آليـات التأميـن (التعاضديـة الفلاحيـة المغربيـة للتأميـن). وتتوفـر وزارة الفلاحـة علـى شـبكة لاممركـزة موسـعة للمجـالات الترابيـة (المكاتـب الجهويـة للاسـتثمار الفلاحـي، المديريـات الجهويـة والإقليميـة للفلاحـة، وغيرهـا) مـن أجـل تيسـير تنزيـل هـذه المبـادرات وضمـان اسـتجابة سـريعة وملائمـة للشـروط المحليـة، بغيـة تعزيـز قـدرة المجـالات الفلاحيـة علـى الصمـود فـي مواجهـة فتـرات الجفـاف.

تدبير حرائق الغابات

تتولـى الوكالـة الوطنيـة للميـاه والغابـات تدبيـر حرائـق الغابـات فـي المغـرب. مـع الاعتمـاد علـى التنسـيق القـوي بيـن القطاعـات الحكوميـة التـي يتألـف منهـا مجلسـها الإداري[18]. وتشـمل أنشـطتها مخططـات الوقايـة والتوعيـة والكشـف والإنـذار. ويشـكل المخطـط المديـري لمكافحـة حرائـق الغابـات بالمغـرب، الـذي تـم إعـداده منـذ 2001، وثيقـة تأسيسـية لتدبيـر الكـوارث الطبيعيـة. ومـن أجـل تعزيـز هـذه الجهـود، جـرى إعـداد مخطـط مديـري جديـد للتدبيـر المندمـج لحرائـق الغابـات للفتـرة الممتـدة مـا بيـن 2033-2023. كمـا أنـه مـن شـأن «المركـز الوطنـي لتدبيـر المخاطـر المناخيـة الغابويـة» الـذي أحـدث سـنة 2016[19]، أن يعـزز التنسـيق بيـن الفاعليـن المعنييـن مـن أجـل توفيـر المعلومـات فـي الوقـت المناسـب حـول الحرائـق وصحـة الغابـات، بغيـة تعزيـز تدبيـر مخاطـر حرائـق الغابـات.

18 القطـاع الـوزاري المكلـف بالميـاه والغابـات، وزارة الداخليـة، وزارة الاقتصـاد والماليـة، وزارة التجهيـز والمـاء، الوقايـة المدنيـة، الـدرك الملكـي، القـوات المسـلحة الملكيـة، القـوات الملكيـة الجويـة، القـوات المسـاعدة

19 يضم هذا المركز خمس وحدات هي:

وحدة تتبع العمليات

وحدة اللوجستيك والتموين

وحدة التخطيط

وحدة أنظمة المعلومات

وحدة تحليل المخاطر

احترام مخططات البناء المضاد للزلازل

يضطلع القطاع الحكومي المكلف بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بإعداد وتنزيل السياسة الوطنية في مجال تهيئة التراب الوطني والتعمير، لا سيما من خلال إعداد وثائق التعمير. وتشمل هذه المناطق المعرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية مع إلزامية تنزيل واحترام خرائط المخاطر في جميع الجهات. ويتولى هذا القطاع تتبع ضابط البناء المضاد للزلازل الخاص بالمباني (RPS 2011)، بموجب المرسوم رقم 2.02.177 (2002) كما تم تغييره لاحقا، الذي يحدد القواعد الواجب توفرها في البنايات لأجل ضمان السلامة، وتقسيم التراب الوطني إلى مناطق زلزالية .

تدبير المخاطر الصحية

يضطلع القطاع الحكومي المكلف بالصحة والحماية الاجتماعية بدور أساسي في مجال تدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، لا سيما من خلال الاستراتيجية الوطنية لتدبير الطوارئ الطبية والمخاطر الصحية المرتبطة بالكوارث. كما يتوفر على خطة طوارئ جهوية وإقليمية لتنظيم عمليات الإنقاذ على المستوى ما قبل الاستشفائي والاستشفائي.

وأمام تواتر مجموعة من الأزمات والكوارث التي شهدها المغرب خلال العقود الأخيرة (أوبئة، حالات تسمم، فيضانات، زلازل، حوادث صناعية، كوفيد 19، إلخ) والتي غالبا ما كانت لها آثار صحية واجتماعية واقتصادية خطيرة، بات من الضروري تضافر جهود التضامن والتنظيم وتعزيز البحث للمساهمة في الوقاية ودعم الساكنة المحلية والأشخاص المتضررين.

حماية البيئة

إن القطاع الحكومي المكلف بالبيئة باعتباره النقطة البؤرية لاستراتيجية الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ووضعه المتقدم كَمُراسِل دائم للاتفاق الأوروبي والمتوسطي بشأن المخاطر الكبرى منذ عام 1995، يقوم بمراقبة دراسات الأثر البيئي في المجالات الترابية. من جهة أخرى، تم وضع مخطط وطني لتدبير المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية، يهدف إلى تعزيز قدرة السكان والبنيات التحتية على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي، على غرار العواصف والجفاف والفيضانات.

وجدير بالذكر أن بلادنا كرست جهودا عديدة لتدبير الأزمات المرتبطة بالكوارث الطبيعية، تجسدت في تنزيل مختلف المشاريع والمخططات على غرار المخطط الوطني للحماية من الفيضانات وبرنامج العمل الوطني للبيئة والمخطط الوطني لمكافحة التقلبات المناخية وميثاق إعداد التراب الوطني.. في هذا الصدد، تم تطوير الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030) لتحسين الاندماجية والتنسيق وتعضيد الموارد والوسائل المرصودة.

4.1 إرساء منظومة للتمويل مخصصة لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية

يعتبر التدبير المالي للمخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية عملية مستمرة تتدخل قبل وأثناء وبعد الكارثة الطبيعية. ويعتمد هذا التدبير على آليات مالية على غرار صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) وصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC).

في هذا الصدد، يعتبر صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المُحدث بموجب قانون المالية لسنة 2009 [20] حسابا مرصدا لأمور خصوصية. وتمَوَّل موارد هذا الصندوق منذ إحداثه، من ميزانية الدولة بمبلغ 200 مليون درهم سنويا. ويخصص ما لا يقل عن 80 في المائة من هذه الميزانية للتمويل المشترك لإنجاز مشاريع في مجالي الوقاية وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، يتم انتقاؤها وفق مسطرة لطلب مقترحات مشاريع. ويمكن للجنة القيادة والإشراف تخصيص معدل سنوي قدره 20 في المائة كحد أقصى من موارد الصندوق بشكل مباشر للمشاريع المؤهلة[21]. ومنذ 2015، تم اختيار 252 مشروعًا في إطار برنامج تمويل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية.

ومن جهة أخرى، يهدف صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC)، المُحدَث بموجب القانون رقم 110.14 (المادة 15) والذي يتمتع بالاستقلال المالي، إلى تعويض الضحايا الذين ليست لهم أي تغطية وفقا للمادة 17 .

وعلاوة على الدعم المقدم فيما يتعلق بتغطية المخاطر، يضطلع صندوق التضامن بدور هام في إنتاج المعرفة بالمخاطر (نمذجة الزلازل والفيضانات وما إلى ذلك) والتي يتم استخدام نتائجها من قبل القطاعات الحكومية المعنية بهدف تعضيد وتسهيل الولوج إلى المعلومات.

تجدر الإشارة إلى أن القانون 110.14 الذي يُحدَث بموجبه نظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية، لم يدخل حيز التنفيذ إلا في يناير 2020. وهو لا يغطي البنيات التحتية ولا الانهيارات الأرضية التي لا تدخل ضمن نطاق اختصاصاته. وقد سارع المغرب إلى إحداث نظام للتغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية والمعروف اختصارا باسم EVCAT.[22] وهو يتضمن جزءين هما نظام تأمين يوفر الحماية للضحايا الذين يتوفرون على عقود تأمين، و نظام إعانات (تضامني) لفائدة الأشخاص الذاتيين الذين لا يتوفرون على تأمين[23] ولا يستفيدون من أية تغطية يؤمنها صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية.

غير أنه وبالنظر لحجم وتعقيد مخاطر الكوارث الطبيعية، فإن الموارد البشرية والمالية، غالباً ما تكون غير كافية، مما يسلط الضوء على الأهمية القصوى التي يكتسيها التعاون الدولي في تبادل المعلومات وتقديم المساعدة الإنسانية وتنسيق جهود الإغاثة وتعزيز قدرات تدبير المخاطر على نطاق عالمي.

5.1 التعاون الدولي

يعتبر التعاون الدولي عاملا أساسيا في مسلسل تدبير المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية. فهو يساعد البلدان على تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية ويعمل على تزويدها بالأدوات المناسبة وأساليب التدخل الملائمة.

20 Programme de gestion intégrée des risques de catastrophes naturelles et de la résilience, Manuel Opérationnel du Programme (MOP), Version 2023, ministère de l'Intérieur.

21 Programme de gestion intégrée des risques de catastrophes naturelles et de la résilience, Manuel Opérationnel du Programme (MOP), Version 2023, ministère de l'Intérieur.

22 Guide d'information, la couverture contre les conséquences d'événements catastrophiques : Système assurantiel, ACAPS

23

في هذا الصدد، تساهم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بدور هام في هذه الجهود من خلال تحليل تأثير مخاطر الكوارث الطبيعية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الاقتصاديات الوطنية. وتقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ببلورة توصيات لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة المخاطر الطبيعية التي تغطي عدة جوانب، لعل أهمها التخطيط العمراني وتدبير البنيات التحتية الأساسية، والتأمين ضد الكوارث، وغيرها.

من جهة أخرى، تساهم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تحسيس الأطراف المعنية عبر تنظيم دورات تكوينية وتنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات على مدى السنوات العشر الماضية بشراكة مع الفاعلين المعنيين حول التحديات الرئيسية المرتبطة بتدبير المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية. وقد مكن هذا التفاعل من تقديم إغناءات فيما يتعلق ببعض آفاق الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية 2020-2030.

من ناحية أخرى، يقدم البنك الدولي التمويل اللازم لمشاريع تتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، وإعادة الإعمار بعد الكوارث، وتعزيز البنيات التحتية القادرة على الصمود في مواجهة المخاطر وغيرها. وقد ساهمت هذه المؤسسة في تمويل العديد من المشاريع في المغرب على غرار تعزيز السدود وأنظمة الصرف الصحي للوقاية من الفيضانات، ومشاريع إعادة التشجير لمكافحة انزلاق التربة، وغيرها. كما قدم البنك الدولي دعمه لإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية.

وخلال 2019، قدم البنك الدولي المساعدة التقنية لبلورة استراتيجية القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية لمدينة المحمدية وجماعة عين حرودة 2022-2027.

أما في ما يتعلق بالتعاون الإنساني، فإن التدخلات في حال وقوع كارثة طبيعية، تتعلق أساسا بإرسال فرق إنقاذ وإسعاف وتوصيل المياه والمواد الغذائية والأدوية والإمدادات ومستلزمات المأوى للأشخاص الذين فقدوا بيوتهم. ويصبح هذا التعاون أمرا حيويا لا سيما عندما تكون الأضرار البشرية والمادية جسيمة وتتجاوز قدرة البلد المتضرر على الاستجابة بسرعة وفعالية.

في هذا السياق، أظهر المغرب قدرة كبيرة على الاستجابة لمواجهة التداعيات الكبرى التي خلفها زلزال الحوز، خاصة على مستوى الإغاثة والوسائل اللوجستيكية التي تمت تعبئتها وتقديم خدمات الرعاية الطبية والمساعدات الغذائية، مؤكدا على التزامه بحماية ودعم ساكنته خلال مراحل الأزمات. وبغية تعزيز فعالية المساعدات المقدمة، أجرت السلطات المغربية المختصة تقييما دقيقا لعروض الدعم التي قدمتها العديد من الدول لتجنب أي ازدواجية في العمل أو عدم التنظيم المحكم في توزيع المواد الحيوية وإدارة المساعدات .

2. التحديات التي تواجه تنزيل آلية تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية

أعطى دستور 2011 والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية وميثاق اللاتمركز الإداري دفعة قوية لورش الجهوية المتقدمة الذي وضعت بلادنا لبناته الأولى منذ عقدين من الزمن. وفي ما يتعلق بتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، ثمة العديد من الفاعلين الترابيين الذين يتدخلون على مختلف

المستويات من أجل ضمان وتوفير استجابة فعالة للساكنة المتضررة. ففضلا عن القوات العمومية (الدرك الملكي، الوقاية المدنية، القوات المساعدة...)، تضطلع كل من الجماعات الترابية، والسلطات المحلية، والمصالح اللامركزة، والمجتمع المدني والفاعلين في القطاع الخاص بأدوار أساسية في تدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، إذ يتدخل كل فاعل، حسب مستويات مختلفة ومتفاوتة، قبل أو أثناء أو بعد الواقعة الكارثية أو في مرحلة إعادة التأهيل وإعادة البناء لاحقا.

1.2 أدوار وصلاحيات الجماعات الترابية غير محددة بشكل واضح

في ما يتعلق بالجهات

يخول القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، خاصة المادة 80 منه، مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة للجهات ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية وتثمينها والحفاظ عليها. وعلى الرغم من كون المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية لا تندرج ضمن الاختصاصات الذاتية للجهة، غير أنها تدخل ضمن الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في مجال البيئة، لا سيما الحماية من الفيضانات والمحافظة على الموارد الطبيعية والمناطق المحمية والمحافظة على المنظومة البيئية الغابوية والموارد المائية.

وفي إطار الاختصاصات المشتركة، يمكن لمجلس الجهة أن يلعب دورا حيويا في الوقاية والإعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية. وقد يشمل ذلك تحديد مناطق لخطر الكوارث، وإعداد المخططات الاستعجالية، وتحسيس الساكنة، وتكوين فرق الإنقاذ والتنسيق مع السلطات المحلية والفاعلين الترابيين المكلفين بتدبير الكوارث الطبيعية.

غير أن التزام الجهات يظل محدودا، حسب ما عبر عنه الفاعلون الذين تم الإنصات إليهم، نظرا لغياب تحديد واضح للاختصاصات المشتركة وكذا الإكراهات المرتبطة بالموارد البشرية والتمويل والتواصل.

أجوبة المشاركات والمشاركين في الاستشارة المواطنة « oucharikо.ma »

تؤكد 78 في المائة من الإجابات أن الإجراء الأساسي الذي يتعين اتخاذه على الصعيد الجهوي هو وضع استراتيجيات ومنظومات جهوية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

وبالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم

وفقا للمادة 86 من القانون التنظيمي رقم 112.14، تمارس العمالة أو الإقليم الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في مجالات تنمية المناطق الجبلية والواحات وبرامج فك العزلة عن الوسط القروي.

هذا، ورغم ما قد تنطوي عليه ضمنيا هذه الاختصاصات من مجالات قد تهم تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، فإن مساهمة مجالس العمالات والأقاليم في هذا الإطار تظل محدودة لأنها لا تتمتع باختصاصات واضحة في مجال تدبير الكوارث، سواء كانت ذاتية أو مشتركة. وقد تم تسليط الضوء على هذه الاشكالات بوضوح خلال الزيارة الميدانية لعمالة المحمدية[24]، حيث أفاد ممثلو مجلس العمالة

24 زيارة ميدانية إلى عمالة المحمدية

أنه لم يتم استشارتهم وإشراكهم في إعداد الاستراتيجية ومخطط العمل المتعلقين بالمرونة الحضرية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في المحمدية وعين حرودة (2022-2027).

في ما يتعلق بالجماعات

يُخَوِّل القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات للمجلس الجماعي ورئيسه اختصاصات واسعة في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية وفي مجال التعمير، خصوصا في ما يتعلق بإعداد الوثائق أو تطبيقها. وتنص المادة 100 التي تحدد صلاحيات رئيس مجلس الجماعة في إطار مهام الشرطة الإدارية، على اتخاذ التدابير اللازمة في مجال الوقاية من الحريق والفيضانات والآفات وجميع الكوارث العمومية الأخرى. كما تعتبر هذه المجالس فاعلا لا يمكن الاستغناء عنه في الوقاية والتدخل وإعادة الوضع إلى حالته الطبيعية قبل حدوث الواقعة الكارثية.

وعلى الرغم من المسؤوليات المخولة لها، يظل عمل هذه المجالس محدودا جدا، بحيث إنها لا تتخذ التدابير الكافية للوقاية من المخاطر، كما أن تعاونها مع فاعلين محليين آخرين في التخفيف من تداعيات الكوارث الطبيعية يعتبر غير كاف. وحتى إذا كان المنتخبون المحليون هم أعضاء في اللجنة الجهوية لتدبير المخاطر التي أحدثها عمال العمالات والأقاليم، فهم يصطدمون في الغالب بغياب الموارد المالية أو الخبرة اللازمة للتدبير الاستباقي للكوارث الطبيعية . ويؤدي هذا النقص في الوسائل والخبرات إلى الحد من قدراتهم على رصد ومراقبة وتقييم الكوارث، بالتشاور مع الفاعلين المحليين.

وحتى لو كانت بعض الاختصاصات مشتركة سواء بين الدولة والجهات أو بين الدولة والجماعات، فإن القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية لا تنص صراحة على صلاحيات ذاتية تناط بالمجالس المنتخبة في هذا المجال.

وبالنظر لقربها من المواطنات والمواطنين على المستوى اللامركزي، فغالبًا ما تضطلع هذه المجالس المنتخبة لا سيما مجالس الجهات بدور رئيسي في تحديد التدابير الاستعجالية. كما أن مجالس الجهات تتواجد بشكل عام في مقدمة جهود التدخل وتحديد الأولويات الاستعجالية والتعافي من الكوارث الطبيعية. وتعد معرفتها بحاجيات وقدرات الساكنة المحلية والخصوصيات الترابية أمرا ضروريا لإعداد استراتيجيات فعالة لإعادة البناء والتعافي في مواجهة المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

2.2 . مصالح لاممركزة مع نقل محدود للاختصاصات

بصفته رئيس مركز القيادة الذي يضم جميع المصالح اللاممركزة، يقوم والي الجهة أو عامل الإقليم / العمالة، بتخصيص الموارد اللازمة وتحديد الإجراءات ذات الأولوية في حال حدوث كوارث طبيعية. ومنذ 2009، أدى تعزيز التنسيق في مجال تدبير الأزمات من خلال إنشاء مركز اليقظة والتنسيق إلى جعله أكثر نجاعة، لا سيما من خلال لجان القيادة والإشراف ومجموعات العمل ذات الصلة.

وتقدم المصالح اللاممركزة للدولة الموجودة تحت إشراف والي الجهة أو عامل العمالة/الإقليم دعما أساسيا في حال وقوع كوارث طبيعية. وكما أسلفنا، تتولى هذه المصالح تنزيل إجراءات قطاعية تتلاءم مع حجم وطبيعة الوقائع الكارثية على الصعيد الجهوي. وخلال الزيارات الميدانية، اتُّخذت العديد من

المبادرات، نذكر على سبيل المثال، بلورة مخططات وقائية للتعاطي مع المخاطر المرتبطة بسوء الأحوال الجوية أو ارتفاع منسوب المياه في الوديان والأنهار. كما تم تقديم الدعم اللوجستيكي والمساعدات بمختلف أنواعها من أغذية، وملابس، وسكن، وتتبع للضحايا من خلال التعاون الوطني، حسب طبيعة ونوعية الكوارث الطبيعية.

وحسب الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم، فإن تدخلات المصالح اللاممركزة تعترضها العديد من أوجه التأخير في نقل الصلاحيات وسلطة اتخاذ القرار من طرف الإدارات المركزية، وهو ما يحد من نجاعتها وسرعة الاستجابة في حالات وقوع الأزمات.

3.2 ضعف الوعي بثقافة تدبير المخاطر وضعف إشراك مؤسسات البحث العلمي والمقاولات الخاصة

منح دستور 2011 دورا أساسيا للجمعيات في تسيير الشأن العام، لا سيما الفصلين 12 و139[25]. وقد أظهرت الأزمة الصحية لكوفيد19- بوضوح الالتزام القوي للمواطنين، والذي تجلى في احترام التدابير التي أعلنت عنها السلطات العمومية (الحجر الصحي، التدابير الاحترازية وغيرها) للحد من انتشار الوباء.

ويُظهر التضامن الذي أعقب زلزال الحوز الالتزام الفعال لمختلف مكونات المجتمع (المجتمع المدني، جمعيات الأحياء، القطاع الخاص، إلخ).

25 الفصل 12 ينص على ما يلي: « تُساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون. وطبقا للفصل 139 « تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها».

مؤطر 2: أبرز الفاعلين في المجتمع المدني في تدبير الكوارث الطبيعية بالمغرب

يتميز الهلال الأحمر المغربي ومؤسسة محمد الخامس للتضامن بدورهما كفاعلين رائدين في مجال التضامن.

ومنذ نشأته عام 1957، يعتبر الهلال الأحمر المغربي جمعية معترف لها بالمصلحة العامة تتعاون بشكل وثيق مع السلطات العمومية في برامج الصحة الأولية والوقاية والحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن دوره الرئيسي لا يتمثل في ان يقوم مقام المرافق العمومية بل أن يكون مكملا لها، إلا أن الهلال الأحمر يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات الملائمة، على غرار سيارات الإسعاف والدعم الاجتماعي والمساعدة الطبية. وفي حال وقوع كوارث طبيعية، يقدم الهلال الأحمر المساعدة الأولية للسكان المتضررين، في حين يتم نقل التدخلات الطبية الأكثر خطورة، إلى المصحات والمستشفيات. كما يعتبر الهلال الأحمر المغربي مركزا لتقديم الإسعافات الأولية ومزودا لخدمات سيارات الإسعاف بفضل فرق مدربة على التدخل الاستعجالي عند الاقتضاء.

تلعب مؤسسة محمد الخامس للتضامن دورا رائدا في تدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية عن طريق التدخل السريع في الحالات الاستعجالية. ويتضمن برنامجها الإنساني المساعدة الطبية والاجتماعية والإنقاذ والإيواء وتوزيع الغذاء والملابس ومختلف المواد الأساسية للساكنة المتضررة. وتعكس الجهود المبذولة من طرف هذه المؤسسة أهمية مساهمة المجتمع المدني في تدبير الكوارث الطبيعية في المغرب.

غير أن غياب الإطار القانوني الذي يحدد بشكل واضح أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني في حال واقعة كارثية، يحد من نجاعة عمل الجمعيات عند وقوع أزمات مرتبطة بالكوارث الطبيعية.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن صدور القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي ا الذي دخل حيز التنفيذ في 2023، فإن ثقافة العمل التطوعي في المغرب تظل غير متطورة بالقدر الكافي ولا تحظى بالمكانة التي تستحقها داخل المجتمع ولا ترافقها مواكبة وتأطير من طرف المنظمات غير الحكومية.

ويُعَرِّف القانون العمل التطوعي التعاقدي بأنه «كل نشاط يقوم به شخص ذاتي أو أكثر، خارج أسرته أو دراسته أو وظيفته أو شغله، بشكل طوعي ودون أجر، بموجب عقد مكتوب بينه وبين الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي، بهدف تحقيق منفعة عامة». وتنص المادة 3 من القانون المذكور على أن العمل التطوعي التعاقدي يرتكز على الحرية في التطوع والاستقلالية في التنظيم، والتجرد والحياد والجودة في تنفيذ العمل التطوعي التعاقدي و التضامن والإرادة في المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية ؛ و المساواة في الولوج إلى العمل التطوعي التعاقدي وعدم التمييز بين المتطوعين المتعاقدين والمستفيدين ؛ وكذا صيانة كرامة المتطوعين المتعاقدين والمستفيدين واحترام سلامتهم الجسدية والنفسية.

ويهدف هذا الإطار القانوني إلى تنظيم وتعزيز العمل التطوعي التعاقدي، غير أن الالتزام الفعلي وتقوية ثقافة العمل التطوعي تستلزم دعما أكبر وتثمينا متزايدا من طرف المجتمع في بلادنا.

في نفس السياق، لا يتم إشراك الجمعيات المحلية، بكيفية منتظمة، في تدابير الوقاية والتأطير وتتبع وتقييم الأزمات المرتبطة بالكوارث الطبيعية، رغم أن عمليات المحاكاة تعتبر مهمة في تعزيز قدرات الفاعلين.

وفي مجال البحث العلمي، يتوفر المغرب على بنيات تحتية هامة للبحث العلمي لا سيما في وجود جامعات ومؤسسات علمية على غرار مديرية الأرصاد الجوية الوطنية والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني والمركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي، والتي تضطلع بدور رائد في مجال الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية. وعلى الرغم من هذه الإمكانات، لا يستقطب هذا المجال الباحثين الشباب، مما يَحُدُّ من إمكانية تطوير مبادرات جديدة للبحث ولا يقوي قدرة بلادنا على إدراك أمثل للمخاطر الطبيعية وسرعة الاستجابة لها.

وعلى الصعيد الترابي تشارك الهيئات المكلفة بمهام المرفق العام (شركات التدبير المفوض لتوزيع الماء والتطهير السائل)، في عملية تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية قبل وأثناء وبعد الواقعة الكارثية، لا سيما الفيضانات، بتعاون مع السلطات العمومية، ومن خلال اعتماد عدد من الإجراءات منها تنظيم عمليات محاكاة في هذا الشأن.

ويساهم القطاع الخاص بدوره في جهود إعادة البناء وتأهيل البنيات التحتية المتضررة، غير أن مشاركته تظل جد محدودة، نظرا لغياب إطار تحفيزي من شأنه تعبئة الكفاءات والموارد المتاحة لتطوير هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، هناك فضاءات أخرى للقرب يمكنها أن تسهر على توعية المواطنين بثقافة المخاطر. يتعلق الأمر بالمؤسسات التعليمية باعتبارها فضاء للتعلم والتي يجب أن تضطلع بدور محوري في التكوين والتوعية بمخاطر الوقائع الكارثية. وفي نفس الإطار، يتعين إشراك المساجد في تعبئة المواطنين والمواطنات وتحسيسهم بثقافة المخاطر.

وينبغي الاعتراف بإغفال الآثار النفسية التي تخلفها الكوارث الطبيعية لدى الناجين والتي ينبغي مراعاتها في سياسة الاستجابة للكوارث الطبيعية. ويعتبر وجود اختصاصيين على غرار الأطباء النفسيين والأخصائيين النفسيين، ضروريا للتخفيف من تداعيات الكوارث على الساكنة المنكوبة. ولعل المبادرات الأولى التي اتخذت منذ الأيام الأولى لزلزال الحوز، لضمان الدعم النفسي للعديد من الضحايا، لا سيما الأطفال واليتامى لخير دليل على ذلك.

مؤطر 3: تذكير بأبرز التحديات التي تحد من نجاعة المنظومة الحالية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية

أكد العديد من الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم وجود عدة تحديات تعيق نجاعة المنظومة الحالية لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، نذكر منها

- **تعدد المتدخلين:** وجود العديد من المتدخلين على مختلف المستويات لا سيما الترابي والمحلي مما يجعل التنسيق بين عملهم أمرا بالغ التعقيد. وتؤدي هذه الوضعية إلى تداخل المسؤوليات و ازدواجية الموارد اللوجستيكية بين مختلف مستويات التدخل. علاوة على ذلك، فإن غياب الالتقائية والتنسيق فيما بينها يزيد من صعوبة عمل الفاعلين المحليين في تنزيل الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال، مما قد يضعف فعالية الجهود المبذولة ويعيق التنفيذ المتسق والفعال لتدبير الكوارث.
- **نقص في مراعاة خصوصيات المناطق القروية والمعزولة:** وهو ما يحد من قدرة الجهات على الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ وجهود إعادة البناء بعد وقوع كوارث.
- **بطء في إعادة البناء:** تعتري عملية إعادة البناء و تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات العمومية نوعا من البطء مما يعيق إنعاش الأنشطة الاقتصادية في المناطق المتضررة وإعادة الحياة الطبيعية قبل وقوع الكوارث.
- **ضعف التواصل على الصعيد الجهوي:** وهو ما لا يساعد على تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتدبير المخاطر الطبيعية 2020-2030، لاسيما وأن هذه الاستراتيجية تظل غير ملزِمة أو مُعَمَّمَة على مجموع الجهات.
- **ضعف تقاسم المعلومات على المستوى الوطني والمحلي:** يعتبر تقاسم المعلومات حول المخاطر الطبيعية غير كاف لا سيما في غياب جرد شامل، ونظام معلومات مندمج ومشترك في هذا المجال، أو منظومة لتقييم الكوارث الطبيعية تحترم المعايير الجاري بها العمل، فضلا عن غياب مركز لليقظة الترابية حول المخاطر الطبيعية.

3. مما يُبرز ضرورة اعتماد مقاربة استباقية ومندمجة لتعزيز تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية على مستوى مختلف الجهات

بناء على هذا التشخيص ، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد مقاربة استباقية ومندمجة من أجل تعزيز تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية على المستوى الجهوي، عن طريق التركيز على ستة محاور ذات أولوية هي كالتالي:

المحور 1. تزويد المنظومة الحالية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية بإطار قانوني خاص

يوصي المجلس بما يلي:

1. وضع قانون- إطار متعلق بالكوارث الطبيعية، من شأنه التنصيص على ما يلي:

- تعريف الكوارث الطبيعية وتحديد معايير تصنيفها وتكييفها؛
- بلورة التوجهات العامة الكبرى للدولة في مجال تدبير الكوارث الطبيعية حسب مراحل الوقاية والتدخل وإعادة البناء والتأهيل للمناطق المتضررة؛
- تحديد أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين بما فيها الجماعات الترابية، والمصالح اللاممركزة، والمجتمع المدني، وغيرها؛

التزام القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والهيئات والمؤسسات العمومية بضرورة تنزيل مخططات خاصة بتدبير مخاطر الكوارث، تكون ملائمة لمجالات اختصاصاتها ومناطق تدخلها ومتجانسة فيما بينها، من أجل ضمان استجابة مناسبة ومتناسقة في حال وقوع كوارث.

2. جعل الإطار القانوني المتعلق بمختلف القوانين والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل حاليا على غرار النصوص القانونية المتعلقة بالساحل، والتعمير، والإسكان، وإعداد التراب، والجماعات الترابية، وغيرها، أكثر ملاءمة مع متطلبات المقاربة الاستباقية والمندمجة المعتمَدة لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية. وهو ما يفضي إلى مراجعة وتحيين هذه النصوص لإدماج الاعتبارات المتعلقة بالوقاية وتقليص المخاطر وتدبير الأزمات، بغية ضمان مقاربة متناسقة وناجعة في جميع مستويات الحكامة.

المحور 2: ضمان تنزيل فعال وناجع لمنظومة تدبير الكوارث على الصعيد الترابي

يوصي المجلس بما يلي:

3. إدماج وتكييف و توطين المحاور والأهداف المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030)، على مستوى مشاريع البرامج والمخططات الترابية (برنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم وبرنامج عمل الجماعة) و ضمن السياسات العمومية القطاعية على الصعيد الترابي ؛

4. تعزيز السياسة الوطنية لتقييم مخاطر الكوارث الطبيعية، بالشراكة مع الجهات والجامعات ومراكز البحث الجهوية من أجل:

- بلورة خريطة للمخاطر الطبيعية والعمل على تحيينها؛
- تعزيز البحث والتطوير في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية؛
- تعزيز أدوار وقدرات الفاعلين المحليين في تدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

5. الإسراع بإحداث المرصد الوطني للمخاطر[26]، المكلف بجمع وتحيين المعطيات المتعلقة بمخاطر الكوارث الطبيعية وتقييمها مع إسناده ببنيات ترابية؛

6. دعم معاهد ومؤسسات البحث العلمي بالموارد المالية والبشرية الكافية وتشجيع الباحثين الأكاديميين المتخصصين على مضافرة خبراتهم في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية؛

7. القيام بدراسة بعدية للكوارث الطبيعية من خلال تعبئة فرق من الباحثين والخبراء من أجل دراسة كل السيناريوهات المحتملة المرتبطة بواقعة كارثية ما. وتهدف هذه الدراسة إلى فهم أفضل للعوامل الكامنة واستشراف المخاطر المستقبلية، مما من شأنه الإسهام في إعداد مخططات استعجالية أكثر نجاعة وتطوير استراتيجيات تدبير المخاطر.

المحور 3: تعزيز قدرات المجالات الترابية على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية

يوصي المجلس بما يلي:

8. تزويد المجالات الترابية بمزيد من الموارد البشرية والمادية الملائمة لمختلف حالات الطوارئ أو الأزمات المحتملة، لضمان تدبير فعال ومندمج للمخططات الاستعجالية التي تم وضعها، وفقًا لخصوصيات كل مجال ترابي؛

9. دعم التنسيق العمودي والأفقي للتدخلات، وفقا لمخططات موضوعة سلفا، من خلال إرساء تعبئة منسقة وعقلانية للوسائل والموارد الخاصة بمجموع الفاعلين الترابيين، بغية مواجهة تداعيات الواقعة الكارثية على المستوى الجهوي؛

10. تعزيز قُدرة كُلِّ جهة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية خلال فترة ما بعد الكارثة من خلال:

- إعادة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات العمومية؛
- إنعاش الأنشطة الاقتصادية في المناطق المتضررة؛
- سَنِّ إلزامية احترام ضوابط البناء المُقاوِم للزلازل في تَشْييدِ المباني والمرافق العمومية والخاصة التي تستقْبِلُ المُرْتَفِقين؛
- العمل على أن يتضمن تصميم التهيئة ووثائق التعمير والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، بشكل إلزامي، خرائط حول المَخَاطِر ذات الصلة بالكوارث الطبيعية.

11. تحسين التكفل بضحايا الكوارث عن طريق تعزيز الصحة الجسدية والنفسية، ووضع حلول لإعادة الإسكان والسَّكنِ المؤقت، وتوفير المساعدات الغذائية الاستعجالية، ودعم إعادة بناء البنيات التحتية وترميم المساكن المتضررة.

26 المنصوص عليه في الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية 2020-2030 البرنامج 4

المحور 4: إرساء الوعي بثقافة الوقاية من المخاطر الطبيعية وتدبيرها لدى مجموع الفاعلين الترابيين لا سيما المنتخبين والجمعيات والقطاع الخاص

يوصي المجلس بما يلي:

12. تطوير ثقافة مخاطر الكوارث في أداء مختلف الفاعلين الوطنيين والترابيين والسهر على إدماجها في مناهج وبرامج التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني؛

13. تنظيم عمليات محاكاة بشكل منتظم في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية لاختبار الآليات وتعزيز مهارات الفاعلين المعنيين (المنتخبون، الجمعيات، القطاع الخاص) وتحسيسهم وإعدادهم لمواجهة الأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية؛

14. تشجيع العمل التطوعي في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية في إطار القانون رقم 06-18 المتعلق بالعمل التطوعي التعاقدي عن طريق بلورة برامج للتكوين والتحسيس والبحث عن سبل مبتكرة للتحفيز بالنسبة للمتطوعين. وهو ما يفضي إلى إحداث شبكات للمتطوعين المتخصصين في الإسعافات الأولية ومساعدة ضحايا الكوارث وتقديم الدعم النفسي.

المحور 5: تطوير استراتيجيات للتواصل خاصة بالكوارث الطبيعية

يوصي المجلس بما يلي:

15. وضع استراتيجية تواصل وإعلام فعالة ومندمجة حول الكوارث الطبيعية، بالاعتماد على وسائل الإعلام السمعي البصري الرسمية، ووسائل الإعلام الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص. ويمكن استخدام هذه المنصات لنشر رسائل واضحة وموجزة بشأن الوقاية والتأهب والاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية، وتشجيع المشاركة النشيطة للمواطنين من خلال تبادل المعلومات المفيدة وحثهم على اعتماد سلوكيات مسؤولة في مواجهة المخاطر الطبيعية؛

16. تعزيز استخدام الرقميات في الوقاية من المخاطر الطبيعية عن طريق تطوير أنظمة المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي، وذلك بغية استشعار الكوارث المحتملة وإخطار الساكنة حول السلوكات الواجب اعتمادها. ويمكن استعمال هذه التكنولوجيات بعد حدوث كارثة ما بغية تيسير عمليات الإنقاذ وتنظيم التدخلات في مجال إعادة البناء.

المحور 6: تنويع مصادر التمويل لضمان تدبير مستدام لمخاطر الكوارث الطبيعية

يوصي المجلس بما يلي:

17. تعزيز وتنويع آليات تعبئة الموارد المالية اللازمة من أجل مواجهة التداعيات المحتملة للمخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية وتقوية قدرة المجالات الترابية المعرضة للمخاطر الكبرى على الصمود؛

18. تشجيع اللجوء إلى التأمين على السكن متعدد المخاطر من أجل تغطية الساكنة المؤَمَّنة ضد المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية (الزلازل، الفيضانات، التسونامي...).

ملاحق :

الملحق رقم 1 : لائحة أعضاء اللجنة المكلفة بالجهوية والتنمية القروية والترابية

حسن بوبريك	عبد المولى عبد المومني
عبد الرحيم كسيري	نزهة العلوي
عبد الرحمان قنديلة	ادريس بلفاضلة
محمد بنعليلو	عبد الحي بسة
أحمد أعياش	محمد دحماني
لحسن أولحاج	محمد عبد الصادق السعيدي
مينة الرشاطي	كمال الدين فاهر
محمد واكريم	محمد فيكرات
عبد الرحمان الزاهي	عبد اللطيف الجواهري
الزهرة زاوي	

الخبراء الذين واكبوا اللجنة

الخبيران الداخليان الدائمان	ياسمينة الدكالي عمر بنعيدة
الخبيرة المكلفة بالترجمة	نادية أوغياتي

الملحق رقم 2. لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية	وزارة الداخلية المديرية العامة للوقاية المدنية مديرية تدبير المخاطر الطبيعية
	– وزارة الاقتصاد والمالية (صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية)
	– القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة
	– وزارة التجهيز والماء
	– وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
	– الوكالة الوطنية للمياه والغابات
فاعلون جمعويون	– الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – جمعية الكرم – العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان – جمعيات محلية (تنتمي إلى الأقاليم المتضررة من تداعيات زلزال 8 شتنبر 2023) – المنسق الوطني لبرامج ومشاريع الهلال الأحمر المغربي – الجمعية المغربية للاعتمادية وإدارة الأصول والصيانة MARAMM – المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
هيئات دولية	– البنك الدولي – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
قطاع خاص	– الفيدرالية المغربية لشركات التأمين – بروفيدام PROVIDAM

أساتذة جامعيون وخبراء	- السيد عبدالله موقصيط، عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي / فئة الخبراء، الأمين العام لفريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ - السيد ناصر جبور، رئيس قسم بالمعهد الوطني للجيوفيزياء - السيد محمد بنمخلوف، أستاذ باحث وخبير في الجيولوجيا والهيدروجيولوجيا/ جامعة عبد المالك السعدي، تطوان - السيد يونس الخريم، أستاذ باحث وخبير في المخاطر الطبيعية والبيئة، كلية العلوم / جامعة عبد المالك السعدي، تطوان السيد بنيونس المرزوقي، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة - السيد فداء مدينة، أستاذ باحث سابق بالمعهد العلمي والتقني (جامعة محمد الخامس)، رئيس الجمعية المغربية لعلوم الأرض.
زيارات ميدانية	- عمالة المحمدية - عمالة الرباط - مجلس جهة طنجة – تطوان–الحسيمة
	لقاءات مع : • السلطات المحلية وق المصالح اللاممركزة • الجماعات الترابية (العمالات والجماعات) المركز الوطني لتدبير المخاطر المناخية الغابوية

الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطنة

في إطار إعداد هذا الرأي حول مخاطر الكوارث الطبيعية على الصعيد الترابي، أطلق المجلس استشارة مواطِنة عبر منصة «أشارك» لاستقاء تمثلات واقتراحات المواطنات والمواطنين حول آليات تدبير الكوارث الطبيعية على الصعيد الترابي، في الفترة ما بين 27 نونبر و21 دجنبر 2023. وقد بلغ عدد التفاعلات على صفحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على شبكات التواصل الاجتماعي 402.712، مع 850 إجابة على الاستمارة و189 تعليقا منشورا.

1. بروفايل المشاركات والمشاركين في الاستشارة المواطنة

يمثل المشاركات والمشاركون في الاستشارة المواطنة في أغلبيتهم ساكنة حضرية (85 في المائة)، بينما تبلغ نسبة الساكنة القروية 14 في المائة. وفي ما يتعلق بالتوزيع حسب النوع، فتشكل النساء 62 في المائة والرجال نسبة 37 في المائة.

ويتكون المشاركات والمشاركون من ثلاث فئات عمرية رئيسية: 24–15 سنة (35 في المائة)، 34–25 سنة (26 في المائة)، 44–35 سنة (19 في المائة). وتتوزع باقي الفئات العمرية على الشكل التالي: 59–45 سنة (11 في المائة)، و60 سنة فأكثر (6 في المائة).

الرسم البياني 1: بروفايل المشاركات والمشاركين

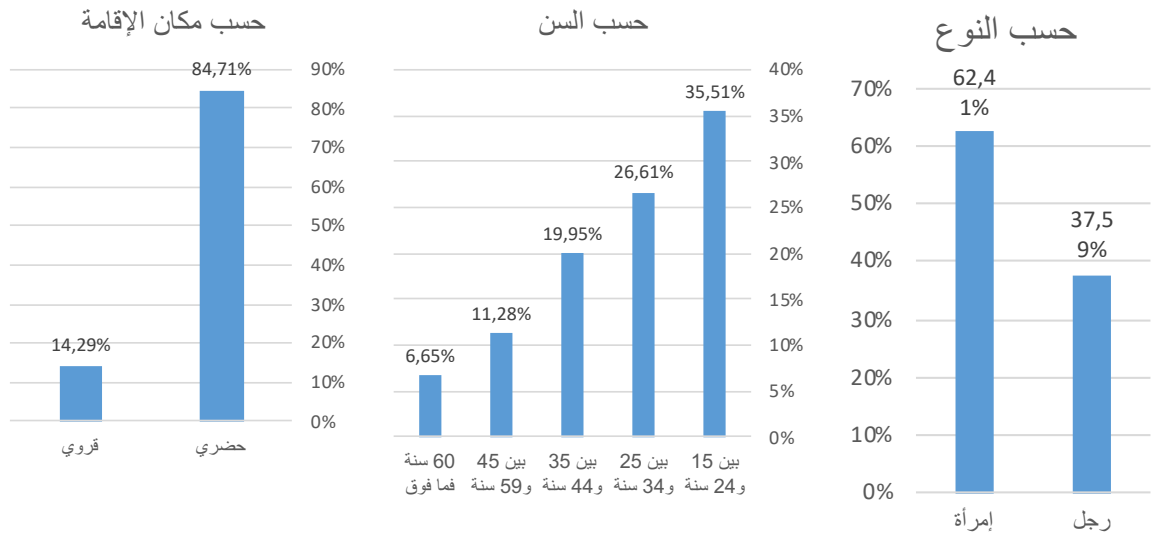

يتكون المشاركات والمشاركون أساسا من الطلبة (38 في المائة)، والموظفين (20 في المائة)، والأجراء (19 في المائة)، وأصحاب المهن الحرة (7 في المائة). ويتركز أكثر من ثلثهم بجهتي سوس ماسة (22 في المائة) والدار البيضاء–سطات (16 في المائة).

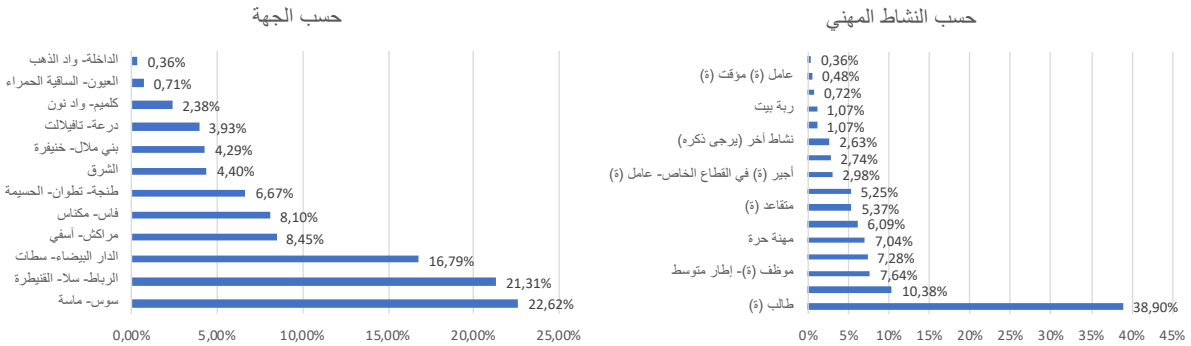

الرسم البياني 1: توزيع المشاركات والمشاركين حسب الجهة

2. نتائج وخلاصات

أظهرت نتائج الاستشارة أن نصف الإجابات (51 في المائة) تعتبر أن الجهة التي ينتمون إليها معرضة لمخاطر طبيعية عالية، بينما يرى 12.44 في المائة فقط أنهم معرضون بشكل ضعيف للمخاطر. في

حين يرى 1.20 في المائة أنهم غير معرضون بالمرة لمخاطر الكوارث الطبيعية (الرسم البياني 3).

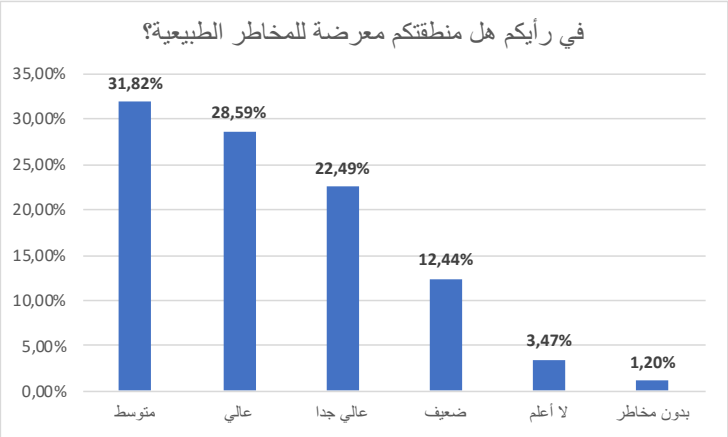

الرسم البياني 3: درجة تعرض الجهات للمخاطر الطبيعية

وبالنسبة لأنواع الكوارث الطبيعية التي تهدد المغرب، فيوجد في مقدمتها حسب الإجابات، الجفاف (58.71 في المائة) والزلازل (53.65 في المائة) ثم الفيضانات (44.35 في المائة) (الرسم البياني 4). وتأتي بعد ذلك موجات الحرارة وحرائق الغابات بنسبة 43.76 في المائة و31.41 في المائة على التوالي.

وقد أشارت التعليقات عبر شبكات التواصل الاجتماعي إلى كوارث طبيعية سابقة شهدها المغرب، ومن بينها فيضانات وادي أوريكا التي استأثرت باهتمام خاص. كما وقفت النقاشات على وسائل الإنذار المتوفرة عقب هذه الوقائع وعلى رأسها تثبيت صفارات الإنذار. غير أنهم يؤكدون أن اليقظة والتواصل الاستباقي بين ساكنة عالية الوادي وأصحاب المقاهي المتواجدة على طول الوادي تظل الآليات الأكثر فعالية للوقاية من المخاطر.

« أتواجد في منطقة أثبتت فيه صفارات الانذار المبكر عدم جدواها بسبب الجهل والاستهتار من قبل الزوار .الوسيلة المتبعة حاليا هيا اعلام اصحاب المقاهي من قبل المواطنين انفسهم الساكنين اعالي الجبال .المنطقة ايضا تعاني من ضعف تغطية شبكة الهاتف ورداءة صبيب الانترنت» .

بينما سلطت تعليقات أخرى الضوء على التباين الكبير بين أنواع الكوارث الطبيعية: ففي وقت تبعث الفيضانات في كثير من الأحيان إشارات إنذار مبكرة للساكنة للتأهب، فإن الزلازل تقع دون إنذار مسبق. وتساهم هذه الطبيعة المفاجئة للزلازل في عدم فعالية أنظمة الإنذار المبكر، مما لا يترك مجالاً كبيرًا للتنظيم والتفاعل الفوري من قبل الساكنة.

« أصعب كارثة هي الزلازل لان التنبؤ بها غير ممكن ولا فائدة من وسائل الانذار ».

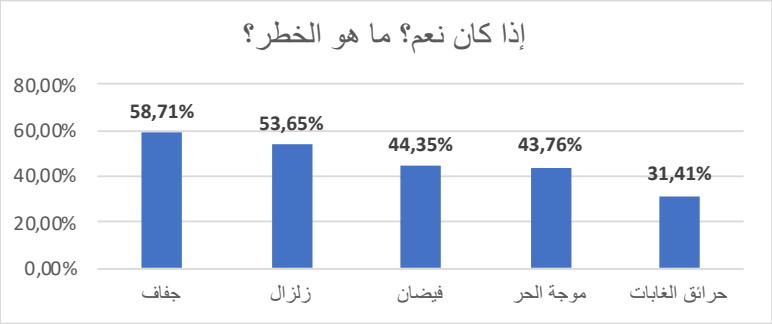

رسم بياني 4. طبيعة المخاطر الطبيعية التي تتعرض لها جهات المغرب

وفي ما يتعلق بوسائل الإنذار المتوفرة على الصعيد المحلي، أكد 59.06 في المائة من المشاركين أن شبكات التواصل الاجتماعي هي الوسيلة الأبرز للإنذار، تليها وسائل الإعلام (53.18 في المائة). في حين تُعتبر صفارات الإنذار والرسائل القصيرة على الهاتف غير منتشرة بشكل كبير بنسب 27.76 و20.24 في المائة فقط. بينما يجهل 18.71 في المائة تماما وجود آليات محلية للإنذار بغية إخبارهم بقرب حدوث كوارث طبيعية.

وتتغير الأولويات لدى تقييم نجاعة وسائل الإنذار من طرف المشاركات والمشاركين على شبكات التواصل الاجتماعي للمجلس. إذ يعتبرون صفارات الإنذار الأكثر فعالية، تليها الرسائل القصيرة على الهاتف. وتأتي وسائل الإعلام التقليدية وشبكات التواصل الاجتماعي بعدها من حيث النجاعة.

أما تعليقات المشاركات والمشاركين على شبكات التواصل الاجتماعي للمجلس، فإنها تعطي الأولوية لصفارات الإنذار باعتبارها الأكثر فعالية في جذب انتباه الساكنة بسرعة وبشكل فوري.

« صافرات الإنذار لها تأثير أكثر من ناحية جذب الانتباه و سرعة التلقي ».

ذلك أنه أثناء الكوارث، تتعرض وسائل الاتصال الأخرى مثل شبكات الهواتف وإشارات االتلفزيون لمخاطر الانقطاع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنذارات الموجهة عبر الهاتف أو تلك التي تبثها وسائل الإعلام قد لا تجذب انتباه السكان، سواء بسبب إغلاق الهاتف أو وجوده خارج نطاق التغطية أو بعيدًا عن متناول صاحبه، أو لأن أجهزة التواصل كالتلفزيون أو الراديو لا تشتغل أو لا يمكن الوصول إليها.

«صفارات الانذار ... لأن الاتصال ينقطع والاعلام يرتبط بالصحون الهوائية مجرد زحزحتها من مكانها تفقد الاشارة .. ثم ليس الكل يشاهد التلفاز وليس الكل يحمل هاتفا»

ومع ذلك، فإنهم يؤكدون على أهمية مواكبة تثبيت مثل هذه الأجهزة بحملات إعلامية وتوعوية، لضمان استيعاب وفهم المواطنين بوضوح لكيفية التصرف عند إطلاق إنذار ما.

«صفارات الانذار لكن ينبغي أن تسبقها أمور عدة من بنى تحتية ومحاضرات توعوية وغير ذلك والا ستأتي بنتائج عكسية »

كما يوصون بتحسين هذه الآلية بوسائل ملائمة للأشخاص الذين يعانون من ضعف السمع أو ذوي الصم

والبكم.

«صافرات الانذار أسرع ومتاحة ليسمعها الجميع، مع توفير حل للصم »

وترى التعليقات أن استخدام رسائل قصيرة على الهاتف، يأتي في المرتبة الثانية، على غرار ما هو جار به العمل في بلدان أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم تفعيل التنبيه تلقائيا على جميع الهواتف، مصحوبا بإنذار مسموع ورسالة نصية.

ويؤيد العديد من المشاركات والمشاركين الجمع بين صفارات الإنذار والتنبيهات عبر الرسائل القصيرة على الهاتف، ومع ذلك، فإنهم يؤكدون على الحاجة إلى ضمان التغطية الجيدة لشبكات الربط في جميع أنحاء المنطقة المتضررة، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق المعزولة.

ويؤكدون على ضرورة مواكبة هاتين الأداتين بحملات توعوية مسبقة وإجراء تمارين محاكاة منتظمة، كما هو جار به العمل في بعض الدول.

«في هولندا، عندهم نظام صفارات الإنذار ورسائل قصيرة. تُجرّبُ أول يوم إثنين من كل شهر على الساعة الثانية عشر نهاراً. أظن أن هذه الطريقة أفضل».

وتقترح عدد من التعليقات الجمع بين مختلف وسائل الإنذار المتاحة، وذلك لضمان الوصول إلى جميع الساكنة دون استثناء.

« بشتى الطرق، لأنه من المعلوم أنه يتواجد بيننا أشخاص صم لا يسمعون، وأشخاص مسنين يشاهدون التلفاز فقط، وآخرون يتواجدون بملاعب أو أماكن ترفيهية لا يمكنهم من مشاهدة تلفاز أو قراءة رسائل نصية ».

وقد تم اقتراح وسيلة إنذار خاصة تتعلق باستخدام مكبرات الصوت في المساجد، المنتشرة على نطاق واسع في مجموع تراب المنطقة وفي كل الأحياء والدواوير تقريبًا.

« ضع نظام انذار متطور مرتبط بالمساجد لأنها أكثر حاجة منتشرة في كل الاحياء و الدواوير في المغرب و يكون التفعيل من الجهات المسؤولة مباشرة ».

وينبغي أن يركز دور وسائل الإعلام أساسا، حسب المشاركين، على تحسيس الجمهور العريض وإعلامهم بخصوص مختلف وسائل الإنذار المتوفرة.

« التوعية عبر قنوات رسمية تلفزية بالأحداث و المستجدات و كل الإجراءات الوقائية ».

وتوصي بشكل أساسي باستخدام أجهزة الراديو.

«أسرع وسيلة وأبسطها هي الراديو ; « الأغلبية أثناء السياقة و دونها يستمعون للراديو».

وقد برزت بشكل عفوي اقتراحات أخرى، حيث اقترح البعض استخدام «البراح»، خاصة في المناطق النائية والمعزولة التي لا تتمتع بتغطية كافية لشبكة الاتصال.

« بالنسبة للاماكن النائية التي تضعف فيها شبكات الاتصال يمكن أن يسند هذا الدور للبراح ».

كما أوصوا بملاءمة أنظمة الإنذار مع الخصائص الجغرافية للمنطقة المتضررة من الكارثة.

« المجالات تختلف يجب استعمال كل طريقة حسب المجال مثلا المناطق الجبلية تكون فيها إشارات الهاتف ضعيفة، لذا يستحسن استعمال صفارات الانذار أو مكبرات الاذان في المساجد او الراديو، وأهم شيء هو توعية الانسان بثقافة الخطر ».

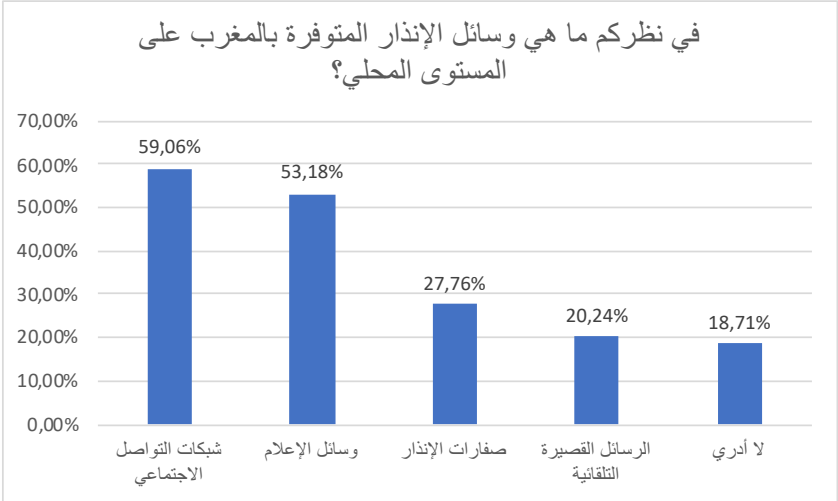

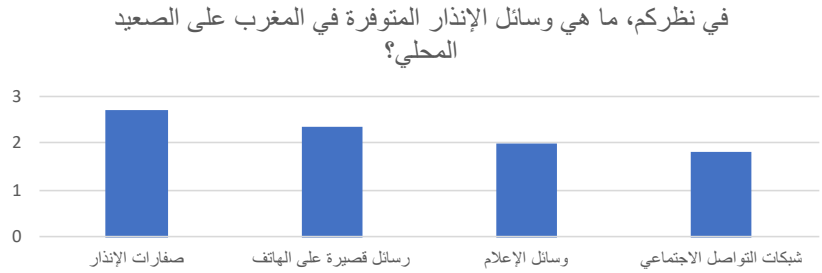

الرسم البياني 5: وسائل الإنذار المتوفرة على الصعيد المحلي

وفيما يتعلق بالجهة التي يتعين عليها إخبار الساكنة في حالة وقوع كارثة طبيعية، حدد 78.35 في المائة من المشاركين السلطات المحلية باعتبارها فاعلا رئيسيا، متقدمة بفارق كبير على المنتخبين (22.94 في المائة) والجمعيات والمؤسسات (27.76 في المائة)، حسب الرسم البياني 6. ويدعم العديد من المشاركين هذا الرأي بشكل كامل حيث أجمعوا على أن أعوان السلطة، كالمقدمين كما ورد في بعض التعاليق في شبكات التواصل الاجتماعي، هم الأكثر تأهيلا للتواصل مع السكان خلال حالات الطوارئ .

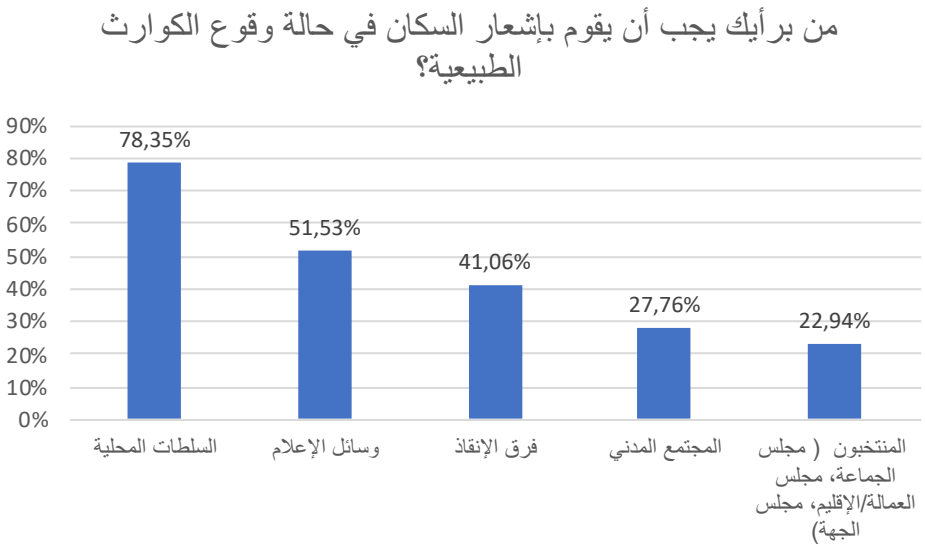

الرسم البياني 6: الجهة التي يتعين عليها إخبار الساكنة في حال الكوارث الطبيعية

في ما يتعلق بالإجراءات ذات الأولوية التي يجب أخذها في الاعتبار (الرسم البياني 7)، صرح 78.35 في المائة من المشاركين أن الإجراء الرئيسي الذي يجب اتخاذه هو وضع استراتيجيات وآليات جهوية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية. وفي الوقت ذاته، يؤكد 74.59 في المائة من المشاركين أنه يجب تطوير البحث والابتكار في مجالات الكشف المبكر والوقاية للحد من تداعيات المخاطر الطبيعية، في حين يوصي 46.12 في المائة تطوير تواصل خاص بالأزمات في المجالات الترابية. في المقابل، يرى 23.53 في المائة فقط أن تعزيز دور الجمعيات المحلية هو أهم إجراء يجب إرساؤه.

وتؤكد التعليقات على أهمية الاستعداد الوقائي في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية. ويشددون على ضرورة تكوين الساكنة على ردود الفعل المناسبة في حالات الكوارث، مشددين على أن تداعيات الهلع والذعر يمكن أن تكون في كثير من الأحيان أكثر تدميرا من الكارثة نفسها.

« اللي كيقتل ماشي الكوارث... راه الهلع و الفوضوية هي اللي كتضاعف الضحايا مئات المرات « .

كما توصي مجموعة من التعليقات بتعزيز البنيات التحتية الوقائية، من خلال زيادة بناء السدود الصغيرة، وتثبيت أنظمة الكشف عن التسونامي، واعتماد أساليب البناء المضادة للزلازل، وتجهيز ملاجئ مقاومة لتسرب الماء ومجهزة بمعدات البقاء على قيد الحياة.

« كل هذه الحلول تقليدية و غير ناجعة امام شكل و طبيعة الكارثة. فمثل كوارث الزلازل او تسونامي او اعصار تستوجب تغيير كلي في طريقة البناء و المواد المستعملة مع اضافة حجر ذكية للحماية مقاومة لي صدمات و تسرب المياه تتوفر على احتياط من الأكسجين و *gps* « .

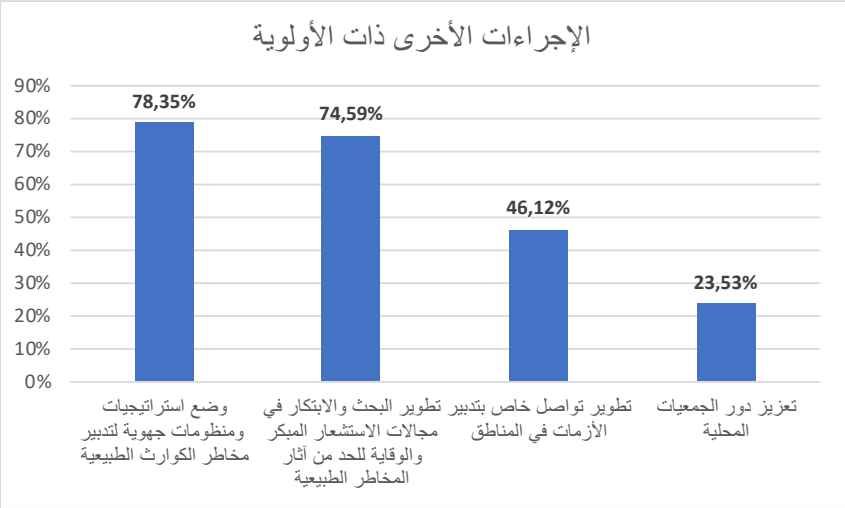

الرسم البياني 7: الأنشطة ذات الأولوية التي يتعين القيام بها

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@cese.ma